دانييل إلزبيرغ

دانييل إلزبيرغ هو محاضر، وكاتب، وناشط في قضايا مخاطر العصر النووي والتدخلات غير المشروعة. ذاعت شهرته في أعقاب كشفه للصحافة ما أصبح يعرف "بوثائق البنتاغون" عام 1971- وهي دراسة حكومية سرية للغاية حول تاريخ تدخل الولايات المتحدة في حرب فيتنام منذ عام 1945 إلى عام 1968. وجهّت إليه عام 1973 تهم بارتكاب 25 مخالفة يبلغ مجموع عقوبتها الحبس 115 عاماً على نشره تلك الوثائق، إلا أن تلك التهم أسقطت على خلفية تعسف الحكومة وتجاوزاتها ضده. وقد أدى الكشف عن تلك الوثائق إلى إدانة عدد من موظفي البيت الأبيض وشخصيات أخرى ضمن إجراءات توجيه الاتهام ضد الرئيس السابق نيكسون. أحدثُ كتبه: أسرار: مذكرات فيتنام ووثائق البنتاغون (فايكينغ، 2002).

جيرمي إيرب: ذكرت في إحدى المقابلات التي أجريت معكم بأن هذه الحكومة "استخدمت الكذب لتقحمنا في هذه الحرب"، وهذه تهمة كبيرة، فما الذي تعنيه بذلك؟

كما تعلم، لم أقل بأنهم كانوا على غير العادة فيما فعلوه. وفي أوقات الحرب، غالباً ما يكذب هذا الطرف أو ذلك. وفي قضية الحرب على العراق يمكنني القول بأن الحكومة كذبت بشكل سافر كما حدث في فيتنام. وكنت أقول هذا الكلام منذ خريف عام 2002، أي قبل أن يظهر لنا مدى تضخيمهم وتهويلهم لقضية أسلحة الدمار الشامل. ولم أكن أقصد فيما قلته في ذلك الوقت أسلحة الدمار الشامل، لأن بوش استطاع أن يخدعني في تلك القضية. وصدقت كل ما

كان يقال، من أن صدام حسين تبقى لديه كميات من الغاز السام بعد حرب الخليج، وأنه كان يملك أسلحة بيولوجية، وأنه يمتلك برامج أسلحة نووية، لأن قادتنا عبروا عن ذلك بكل قوة. وكانت تلك الإدعاءات قابلة للتصديق. وفي ضوء ذلك، كان من غير المعقول تحركهم نحو احتلال العراق، لأن أكثر ما كنت أخشاه في فترة الاستعداد للحرب أن يقوم صدام حسين باستخدام الأسلحة البيولوجية أو الكيماوية ضدنا وأننا سنرد باستخدام السلاح النووي. كان ذلك هو أكبر مخاوفي.

إلا أن ذلك كله، وكما تبين لنا الآن، كان مجرد أوهام. فلم يكن لدى العراق أسلحة كيماوية أو بيولوجية. وربما تقول لم أكن بحاجة إلى الخشية من ذلك. إلا أنهم كانوا يكذبون حول أدلة وجود أسلحة الدمار الشامل، ومن الواضح أنهم كانوا يكذبون في كل جانب من جوانب تلك الحرب. والمقولة الأساسية بأن صدام حسين كان يشكل أكبر خطر على أمن الولايات المتحدة وعلى النظام العالمي هي من أسخف الإدعاءات التي صدرت عن الحكومة. وكنت متيقناً بأنهم في قرارة أنفسهم لا يصدقون ذلك. وأنا أتردد هنا في تعميم هذا الحكم على ما إذا كان الرئيس نفسه يصدق ذلك أم لا، لأن من العسير علي أن أعرف ما يجول في رأس السيد بوش. ولا أعرف ماذا كان يعتقد. إلا أنني لا أعتقد أن رمسفيلد أو تشيني أو مرؤوسيهم كانوا يشعرون بأن صدام حسين كان يشكل الخطر الأكبر على الولايات المتحدة، ولا أظن أن باول كان يعتقد ذلك أيضاً، وقد صرح بذلك باول نفسه. إننا نعيش في عالم توجد فيه القاعدة، ويمكنها الحصول فيه على أسلحة نووية، إلا أن فكرة حصول القاعدة على السلاح النووي من صدام حسين كانت آخر الطرق المحتملة وذلك بالنظر إلى وجود حوالي 30 ألف سلاح نووي روسي لا تتوفر لها الحماية المطلوبة، وأن بعض هذه الأسلحة قد تجد طريقها إلى السوق السوداء إذا كانت نظرية السوق تعني أي شيء.

ونتيجة لهذه الحرب وطريقة التعامل مع هذه الحرب، فإن حاجة دولة من دول العالم الثالث إلى امتلاك أسلحة نووية لردعنا انطبعت في أذهان كثير من الناس. إن من السخف القول بأن صدام حسين وبعد عشر سنين من الحصار والمقاطعة وحرب الخليج، كان يشكل أي تهديد. والفكرة القائلة بأنه مع انتهاء العقوبات سيعمل على امتلاك أسلحة نووية ويصبح خطراً كبيراً علينا لا يمكن ردعه، هي أيضاً فكرة سخيفة. والمسألة مسألة حكم على الأشياء. ولا أكاد أصدق بأن وكالة الاستخبارات المركزية كانت تصدق هذه الأمور، وعندما صدرت عنهم تلك التصريحات أمام الكونغرس على لسان جورج تنيت]مدير الوكالة آنذاك[، كان ذلك إعادة تأكيد على أن لديهم على الأقل شيء ثابت استندوا إليه في تلك التصريحات. وقال تنيت بأن رأي الوكالة هو أن صدام يمكن ردعه حتى وإن امتلك مثل تلك الأسلحة، وأنه من المستبعد جداً أن يستخدم الأسلحة أو أن يعطيها إلى أي مجموعة لا تعمل تحت سيطرته، مثل القاعدة، إلا إذا تعرض للهجوم. بمعنى أن الهجوم على العراق من شأنه أن يزيد من احتمالات تعرضنا لهجوم بسلاح نووي أو بأسلحة الدمار الشامل لا أن ينقصها.

لذلك فإن هذه الفكرة القائلة بأن هجومنا على صدام سوف يقلل من مخاطر تعرضنا لهجوم آخر تبدو حكماً مناقضاً للعقل. وكنت متأكداً بأن معظم هؤلاء الأشخاص في الحكومة، بمن فيهم باول، يعرفون أن ذلك كذب، وكذب متعمد لتسويغ الحرب. ثم تبين لنا أنه حتى فكرة خطر أسلحة الدمار الشامل، وفكرة أنه كان لديهم أسلحة كيماوية جاهزة للاستخدام في ظرف 45 دقيقة، كانت كلها تهويل كبير للأدلة، أدلة واهية جداً، وتجاهل لتحفظات معظم المحللين في أجهزة الاستخبارات. إضافة إلى أن خطاب بوش الشهير حول التقرير المزور بأن العراق كان يحاول شراء اليورانيوم من النيجر، والسبب في عدم طرح ذلك التقرير جانباً برغم تحفظ وكالة الاستخبارات المركزية على محتوياته، هو أنه

كان الشيء الوحيد الذي أضفى صبغة الدفاع عن النفس ومن ثم صبغة الشرعية على الضربات الوقائية والاستباقية. ومن دون وجود أي تهديد كيماوي ضد جنودنا في المنطقة، ينتفي أي عذر للولايات المتحدة لتجاهلها عدم تأييد مجلس الأمن. ومن دون هذه الإدعاءات الكاذبة، فإنه يكون من الواضح، كما هو ظاهر الآن، بأن هذه الحرب ما هي إلا جريمة عدوانية، وعملاً غير مشروع ضد السلام. لقد كانوا يحاولون إضفاء صبغة الشرعية عليها. وباختصار لقد كذّبوا علينا لدفعنا نحو هذه الحرب.

جيرمي إيرب: فيما يخص ما تحدثت عنه حول الحرب الوقائية وسياسات التدخل التي تنتهجها هذه الإدارة، كنت ذكرت في إحدى مقالاتك شيئاً عن مفهوم الإمبراطورية غير المباشرة. وقلت بأنها تشرف على النهاية وأننا الآن بصدد الاحتلال الإمبريالي المباشر، هل لك أن توضح لنا معنى ذلك؟

كانت الإمبراطورية الأمريكية منذ نشأتها إمبراطورية غير مباشرة تقريباً باستثناء ما حدث في الفلبين وتوسعنا الاستعماري في شمال القارة الأمريكية في القرن التاسع عشر. عدا عن ذلك، كان تأثيرنا في الخارج تأثيراً غير مباشر بالدرجة الأولى، ويتم تحقيقه عن طريق اختيار قادة وزعماء الدول، أو عن طريق التأكد من أن من يحكم مستعمراتنا السابقة في دول العالم الثالث يسيرون في خط الولايات المتحدة ويخدمون مصالحها. وإذا لم يفعلوا ذلك فإننا نتخلص منهم بطرق متعددة، وأكثر هذه الطرق مباشرة هي الاغتيال أو عن طريق الانقلابات العسكرية. هذه هي الوسائل. إلا أن الضغوط المالية والاقتصادية يمكنها أن تحقق نتائج مشابهة، وكذلك الحملات الدعائية الإعلامية والرشوة وغير ذلك. أما تغيير النظام في العراق فقد كان عن طريق احتلال مباشر وحكم عسكري. ويبدو أننا بطيئون في إدراك ما تراه بقية العالم بوضوح، وهو أن

الولايات المتحدة في العراق تحكم عن طريق حكومة عسكرية. ومن أجل التأكد من ذلك قمنا باختيار العراقيين الذين يفترض أن يكون لديهم بعض التأثير، ولكن ثبت أنه ليس لهم أي تأثير، وبذلك فنحن أمام احتلال عسكري لذلك البلد الذي يرفض الاحتلال، ولا يمكنه أن يرى أي سبب معقول لهذا الاحتلال بغض النظر عن غبطة الكثيرين من أبناء الشعب العراقي بزوال صدام حسين كحاكم لهم. وهناك نسبة ضئيلة من الشعب العراقي تقبل بفكرة أن لنا حق حكم البلاد وقتل الشرطة ووضع الأنظمة والتعليمات وقلب القوانين كلها. لا أحد في العراق يقبل بذلك. وهو ما كانت تتوقعه وزارة الخارجية والقادة العسكريون في الجيش ولكن تم تجاهله من المدنيين في وزارة الدفاع والبيت الأبيض.

جيرمي إيرب: ما تقوله هو أن الكذب أصبح ممارسة اعتيادية في السياسة الأمريكية، إلا أن الحجج التي تتردد دائما في محطات الأخبار وبرامج المحادثة التابعة للجناح اليميني هو أنه لا يهم إن كانت هناك أسلحة دمار شامل في العراق أم لم تكن، لأننا تخلصنا من دكتاتور متجبر، والحجة الثانية هي أن الخديعة و السرية مطلوبتان لغايات حماية الأمن القومي. ما هو رأيك بهاتين الحجتين المختلفتين؛ ضرورة لجوء الحكومات الديمقراطية إلى الكذب وتضليل الحقائق، وأن الغاية تبرر الوسيلة، والغاية هنا هي الديمقراطية، والثانية بأن الأمن يتطلب ذلك؟

لا أفهم الحجة التي سيقت بشأن الأمن القومي؟ كيف يمكن أن يساعد ذلك في حماية أمننا القومي.

جيرمي إيرب: على سبيل المثال، قيام الحكومة بحجب أجزاء مهمة من التحقيقات الخاصة بالحادي عشر من سبتمبر بحجة أن بعض المعلومات لو أتيحت للملأ فإنها ستهدد أمن البلاد.

نعم، ولكن هذه المسألة تتعلق بالحادي عشر من سبتمبر والقاعدة. بالتأكيد نحن نواجه تحدياً خطيراً من القاعدة. ومهما كانت نتائج التحقيقات، فإن القاعدة هي من بين أعدائنا الذين يشكلون تهديداً خطيراً على الولايا ت المتحدة. وفكرة السرية مع القاعدة لها مسوغاتها. إلا أنني لم أشاهد أي أسباب تدعو إلى التعطيل الكاسح للحقوق الدستورية في البلاد، وهو ما تعتزم هذه الحكومة فرضه. وأمامنا مشكلة تتعلق بالسرية. إلا أن الفكرة القائلة بأن صراعنا ضد القاعدة- بأن نحتويها ونتخلص من التهديد الذي تشكله وهو ما يسمى بالحرب على الإرهاب - الفكرة القائلة بأن هذا هو سبب الحرب في العراق هو من أكبر الأكاذيب التي ترددها الحكومة. والسؤال المهم والحقيقي هو ما إذا كان هناك صلة واضحة بين القاعدة وصدام حسين. وحتى هذا الوقت، لا يوجد دليل على ذلك. وأنا متأكد أنه لو كان هناك دليل لسمعنا عنه في الحال.

لقد استنتجت من عجز الحكومة عن تقديم دليل صادق وبينة مقنعة، قبل عام، أن المسألة كلها تلفيق وإفك. وبالنظر إلى الوراء فإنها فعلاً تلفيق. لذلك بإمكاني أن أقول بأن الحرب على العراق ليست جزءاً من الحرب على الإرهاب أو القاعدة أو شبكات الإرهاب الأخرى. والأسوأ من ذلك أنها أضعفت الحرب على الإرهاب. لقد أصبحت الحرب على العراق حربا بديلة عن الحرب على الإرهاب. ومن المستحيل أن نقلل من خطر أسامة بن لادن والقاعدة ما دام أننا نحتل العراق ونقتل المدنيين وغير المدنيين من المسلمين هناك. إن هذه الحرب تساعد في تحقيق أهداف تجنيد المجاهدين وتزيد من إصرار القاعدة وابن لادن. وفكرة أننا نحقق تقدماً فيما نحاول أن ننجزه في الوقت الذي نحتل فيه العراق هي فكرة ميئوس منها. وما دامت شعوب المنطقة تنظر إلينا -بحق- بأننا الممول الوحيد للمستوطنات في الضفة الغربية وغزة في إسرائيل. وما دام أن دعمنا

للاحتلال الإسرائيلي غير المشروع في فلسطين مستمر، فإن من المتعذر التفكير بأننا يمكن أن نحقق تعاوناً فعالاً في الحرب على الإرهاب.

لذلك فإنني أقول بأن أمننا القومي يتعرض لتهديد خطير بسبب هذه الاحتلال، وبسبب سياساتنا تجاه إسرائيل وسياسة هذه الحكومة تجاه إسرائيل. وفي وكل يوم يتواصل فيه الاحتلال فإن الأمور ستتحول من سيء إلى أسوأ، وأنا متأكد أنها تتحول إلى الأسوأ. وأن أسامة بن لادن- وهذا ليس من قبيل الخطابة والمبالغة- يصلي من أجل استمرار حكومة بوش في الحكم. لأنه ليس هناك أفضل من بوش يمكن أن يقدم له البيئة المناسبة لتحقيق أهدافه.

جيرمي إيرب: ذكرت في بداية إجابتك شيئاً عن إلغاء الحقوق المدنية الذي رافق هذه السياسيات، وأنا أتساءل، تأسيساً على كل ما شاهدته طيلة خدمتك الطويلة في حكومات عدد من الرؤساء الذين وصلوا إلى البيت الأبيض، هل كان هناك سوابق لمثل ما نشاهده اليوم؟

بالنظر إلى الوراء طوال خدمتي في الجهاز التنفيذي وفي ظل عدد من الحكومات المتعاقبة، فإنني أتذكر عدداً قليلاً من الأفراد الذين لا يولون التقدير لنظامنا الديمقراطي أو للدستور. ووقفوا مواقف مناهضة من الكونغرس ولديهم تجاهل لأي قيود قانونية على ما يفعلونه. ولا يختلف هذا كثيراً عما نشاهده الآن إلا بدرجة الحدة، ولدي انطباع بأن آشكروفت ورمسفيلد وتشيني ليس لديهم أدنى احترام أو فهم لأي ميزة أو فائدة من مزايا وفوائد الديمقراطية. إنهم يعتبرون ما يفعلونه بأنه في صالح البلد بطريقة قد لا يفهمها الشعب، وإذا كان الشعب لا يفهم ذلك أو لا يقبله، فينبغي تجاهلهم والتضييق عليهم.

أعتقد بأن جنوح هذه العصبة نحو تكريس دولة البوليس في أمريكا وبدرجة كبيرة تختلف عن أي حكومة مرت عليها في السابق. وعلى الرغم من أنه لم يحكمنا عموماً رؤساء يولون كثير اهتمام لما يريده عامة الناس، إلا أنني أقول بأن

هناك فارق نوعي كبير. وأعتقد أننا لو تعرضنا لهجوم إرهابي آخر في ظل هذه الحكومة فإننا سنتحول إلى دولة بوليس. إننا ما زلنا بعيدين عن دولة البوليس الفاشية كالدول الاستبدادية التي نصبناها في أمريكا اللاتينية وفي آسيا وبقية العالم الثالث، واعتقد أننا سنتحول إلى مثل هذه الدول إذا تعرضنا لهجوم إرهابي كبير آخر، لأن طبيعة ونزعة هذه الحكومة تفرض عليهم أن يكون لديهم خطط جاهزة لمثل هذا الهجوم، كما حدث في 11 سبتمبر. خطط لاستخدام الخوف العام لتعطيل الحقوق المدنية وتعزيز وضمان دورهم وسحق أي معارضة تقف في طريقهم.

وبالمثل، فإنني لا أرى أية معارضة حتى الآن، بالتأكيد ليس في الكونغرس ولا في أجهزة الإعلام الرائجة حول هذه القضية. إنني أشاهد تحركاً شعبياً كبيراً نسبياً ضد ما يسمى قانون الوطني. ولكنه ليس بالمستوى الذي يقلق هذه الحكومة أو يردعها. وهذا التحرك الشعبي لا يلقى أي دعم في الكونغرس، باستثناء عضو واحد في مجلس الشيوخ هو السيناتور رس فاينغولد الذي كان لديه الجرأة على التصويت ضد هذا القانون. وهذا أمر فظيع. ولكن ذلك حدث عقب 11 سبتمبر مباشرة. وأعتقد أنه لو وقع حادث آخر مثله فإن الشعب سيقبل بتعطيل الحقوق المدنية وقمع الحريات، تماماً كما تشبث الشعب الإسرائيلي بآرييل شارون في مواجهة الانتفاضة الثانية. إن تشبثهم بالزعيم القوي الذي يزيد من تعقيد القضية ليس من الحكمة في شيء. ولكنني أستشف أن شيئاً مشابهاً سيحدث في أمريكا كما حدث في العامين المنصرمين.

جيرمي إيرب: ذكرت في إحدى المقابلات التي أجريت معكم مؤخراً بأن هذه الإدارة قامت باستغلال أحداث 11 سبتمبر دون حياء لتحقيق مصالحها. وقبل أيام شاهدت ريتشارد بيرل عبر إحدى المحطات، وذكر حجة مناقضة لما تقوله. ووجهة نظره، وهذه النظرة تتردد في دوائر

المحافظين الجدد بشكل علني، تقول بأن الإدارة لم تستغل أحداث 11 سبتمبر، ولكن 11 سبتمبر أثبتت أنهم كانوا محقين فيما يقولونه منذ البداية. والنقطة التي يركزون عليها هي أن الهجمات الإرهابية كانت مؤشراً لما يمكن أن يحدث ما لم نعمل على تعزيز دفاعاتنا واستخدام قوتنا بحزم وعزيمة حول العالم. لذلك فإن 11 سبتمبر بحسب هذه النظرة ليست ذريعة، بل دليلاً على صحة وصواب رؤيتهم في السياسة الخارجية.

إنني لا أكاد أفهم ما إذا كان شخص مثل بيرل، وهو من دون شك على درجة من الذكاء، يتفوّه بمثل هذا الكلام ويصدقه بغباء، أو أنه مجرد مضلل إعلامي يحاول جاهداً إقناع الناس بهذه السياسة الخطيرة التي لا تطاق. ولا أجد سهولة في التكهن بذلك لأنه لم يسبق لي أن قابلت الرجل. إلا أن الحقيقة هي أن الغباء الوافر يمكن أن يتعايش مع الذكاء الوافر في شخص واحد. وربما أن هذا هو ما يحدث هنا. والحقيقة هي أن أحداث 11 سبتمبر نفسها، تكشف لنا عن استعداد هذه الإدارة بكامل أعضائها بمن فيهم بيرل مستشار مجلس سياسة الدفاع، لتجاهل الأخطار والتهديدات التي ما فتئ الديمقراطيون وبعض الجمهوريين يحذرون منها. ويقال بأن آخر التقارير التي قدمتها إدارة كلينتون إلى الإدارة الجديدة كانت تحاول التأكيد على إدارة بوش بأن أسامة بن لادن والسعوديين يشكلون خطراً كبيراً وأنه يجب اتخاذ إجراء ما بشأنهم. إلا أن هذه الإدارة تجاهلت هذه التحذيرات على مدى سنة كاملة. وقد فعلوا ذلك بفظاعة شديدة تجعل التفكير بالمؤامرة احتمالاً وارداً وليس من قبيل الجنون، لأنها تقدم تفسيراً لما يصعب تفسيره بغيرها.

ثانياً، وعلى مدى عقدين من الزمان، كانت خطة بيرل و ولفوويتس ومعهم رمسفيلد وتشيني تنادي بمهاجمة العراق وتغيير النظام فيه وإعادة تشكيل الشرق

الأوسط. فهل ما حدث في العامين الماضيين يظهر لنا أن هذا هو الأسلوب الأفضل في التعامل مع مشكلة أسامة بن لادن الذي كان هناك طيلة معظم تلك الفترة؟ ما حدث هو العكس. إن إسداء الخدمة لأسامة عن طريق قتل المسلمين وبث ذلك عبر شاشات التلفاز، وإلقاء القنابل بكثافة فوق رؤوسهم، والقول بأن ذلك هو محاربة لخطر أسامة بن لادن والقاعدة، و11 سبتمبر، هو عكس للحقيقة. لذلك أقول بأن وجهة النظر التي قادتنا إلى هذه الحرب هي، تحت أفضل الاحتمالات، نظرة غير حكيمة، وأن القرارات التي صدرت عن أصحابها كانت قرارات متهورة وقائمة على الجهل والمعلومات الخاطئة، وأنهم ليسوا أهلاً للثقة. وكل هذه الأوصاف تصدق على هذه العصبة تحديداً، بمن فيهم بيرل. ولكن، وتحت أسوأ الاحتمالات، فإنها تعني أنهم متهمون بالاستعداد لتحقيق أهدافهم على حساب زيادة المخاطر من الإرهاب على المدنيين في هذا البلد. وهذا ما نجنيه الآن.

جيرمي إيرب: استخدمت عبارة "الملكية المنتخبة" في وصف ما شاهدته عبر السنوات من القوة المتنامية والمتزايدة للسلطة التنفيذية. وقلت بأنك قلق من هذه الظاهرة وخاصة في ظل حكومة بوش. فلماذا؟

إن استعداد الرئيس للقول وبشكل سافر "لم أقرر إن كنت سأهاجم العراق أم لا،" في وقت لم يكن فيه تفويض من الأمم المتحدة ولا من الكونغرس- وعندما صرح بأنه سيقرر شخصياً ذلك، فإن فعله هذا يعد نقضاً للدستور. وتقضي المادة (1) بند (8) من الدستور بأنه ما لم يكن هناك خطر محدق أو هجوم وشيك أو قائم، فإن الكونغرس وحده هو المخول بتقرير إعلان الحرب. وليس من صلاحيات الرئيس أن يقرر ذلك. ولم تكشف تصريحاته تلك عن نزعته في التصرف وكأنه ملك وحسب، بل أظهرت أيضاً مدى استعداد الكونغرس للرضوخ والقبول بذلك. وبالطبع لم يكن هذا الموقف فريداً في تاريخ البلاد، بل توجد له

سوابق بدأت بالتفويض الصادر بشأن خليج تونكن وفي الحرب على أفغانستان. ومرة أخرى لم نجد سوى عضو واحد في الكونغرس هي باربرا لي التي وقفت وحدها موقفاً دستورياً مشرفاً غير جبان في تصديها لهذا الافتئات على صلاحيات الكونغرس. إلا أنه وبعد عام، صوت 132 ضد هذا التفويض في مجلس النواب، و23 عضواً في مجلس الشيوخ، ولم يكن لدى أي من أعضاء مجلس الشيوخ الذين يعتزمون الترشيح للرئاسة الشجاعة الكافية للتصويت ضد هذا القرار غير الدستوري بتفويض سلطة إعلان الحرب من الكونغرس إلى الرئيس. وهذا الوصف بعدم الدستورية هو الذي أطلقه السيناتور بيرد والسيناتور كيندي وهما العضوان المتبقيان من مجلس الشيوخ من بين الذين صوتوا لصالح قرار التفويض الأول الخاص بخليج تونكن عام 1964 والذي يفوض الرئيس الأمريكي بحق إعلان الحرب في فيتنام، بعد أن ندما على ذلك القرار لأكثر من ثلاثين عاماً؛ وحذرا زملاءهما في مجلس الشيوخ من التصويت لصالح قرار سيندمون عليه لعدة قرون قادمة.

جيرمي إيرب: عندما توازن بين قرار تفويض إعلان الحرب في خليج تونكن وقرار تفويض الرئيس إعلان الحرب في العراق، هل تستشعر وجود تشابه في انعدام الشجاعة لدى الكونغرس بين الحالتين؟ كيف تؤثر حقيقة أننا تعرضنا فعلاً لهجوم في 11 سبتمبر على هذه المقارنة؟

إن فكرة وجود تهديد على الولايات المتحدة في أرضها ليست بالفكرة الجديدة. لقد كنا في الحرب الباردة نعيش دائماً في ظل التهديد بوقوع حرب نووية شاملة نتيجة إنذار خاطئ، وهو تهديد عايشناه وكانت سياساتنا واستفزازاتنا للطرف الآخر تزيد من حدته يوماً بعد يوم، وسنة بعد سنة، وقرناً بعد قرن. إلا أن الشعب الأمريكي كان لا يدرك كثيراً مما يجري حوله. لم يكونوا

على دراية بسياسات وتصرفات الحكومات المتعاقبة، وكانوا يعتقدون بأن الولايات المتحدة تعمل كل ما في وسعها لتجنب المواجهة على عكس ما كان يحدث على أرض الواقع. والحقيقة أن الولايات المتحدة كانت تستفز سيناريو الحرب الشاملة. وكانت ممارساتها تزيد من احتمالات وقوعها، كما تفعل حكومة بوش الآن في زيادة فرص وقوع هجمات إرهابية على أرض الولايات المتحدة. إلا أن الهجوم الذي وقع في 11 سبتمبر كان هجوماً حقيقياً، كما لو قام الروس فعلاً بمهاجمة قواتنا، وهو ما لم يحدث خلال الحرب الباردة. ولو فكرت بالأمر، فإن قواتنا لم تتعرض لهجوم من قبل القوات الصينية أو الروسية من بداية الحرب الباردة وحتى نهايتها. والآن، ومع 11 سبتمبر، قام خصومنا بتنفيذ هجوم على أهداف في الأرض الأمريكية وبأسلوب خطير، ومن الواضح أن مثل هذا الهجوم سيتكرر وعلى نحو أكيد.

وأفضل شيء يمكننا فعله لتخفيف مخاطر هجوم آخر هو تقليل فرص حدوث هجوم مشابه والتخفيف من آثاره عن طريق وسائل مختلفة، وهذه الحكومة لا تطبق أياً منها. ويبدو أن عامة الشعب تتطلع إلى من يظهر نفسه بمظهر الشخص القوي، الشخص الذي يبدي استعداداً لعمل كل ما يلزم لحمايتنا من الخطر الذي يهددنا بأي وسيلة. وهذا الموقف الشعبي تنقصه الحكمة والحصافة. وفي الوقت الذي نجد فيه بعض المعارضة، فإن هذه الحكومة لا تتوانى عن وصف من يخالفها بالخيانة. ولو قارنا ذلك بما كان يحدث في عهد الرئيس ليندن جونسون أثناء حرب فيتنام، فسنجد أن عدداً قليلاً من الناس يعي ذلك. وبإمكاني التعليق على ذلك أكثر من معظم الناس- إذ لم يكن جونسون تحديداً هو الذي يصف الناس بالخونة. وباستثناء بعض الحالات، لم يلق الأشخاص المعارضون له، وبخاصة في مؤسسات الدولة، هجوماً كاسحاً على غرار المكارثية ونعتهم بالخونة وعديمي الوطنية. كان هناك شيء من ذلك، ولكن

ليس كالذي نشهده اليوم. فاليوم تستخدم كلمة "خائن" استخداماً فضفاضاً لوصف أي شخص لا يتفق مع الحكومة في أي أمر. ولا يقتصر الأمر على آن كوتلر في كتابها الذي جعلت عنوانه "خيانة" مستخدمة تلك الكلمة بحسب هواها. لقد كثر استخدام هذه الكلمة لدرجة أفقدتها معناها. إنني لا أحب أن يقال لي "خائن". على الرغم من أن ذلك حدث كثيراً بسبب نشري وثائق البنتاغون، ولا يمكنك أن تتعود على ذلك. لقد كنت أعتبر نفسي وطنياً. وأجد الآن أن الكلمة تستخدم دون تحديد من قبل آن كوتلر، ومن قبل اليمين، والحكومة. ومن قبل أشخاص مثل آشكروفت لدرجة لم يعد لهذه الكلمة أي تأثير. وعلى كل حال، فإن عدم اتهامك بالخيانة من قبل رمسفيلد أو آشكروفت هو كعدم وجودك على قائمة أعداء نيكسون، ويدفعك ذلك إلى أن تسائل نفسك "ما الأمر، ألا أستحق ذلك؟

إن استعداد هذه الإدارة لإطلاق هذه التهمة على أعضاء مجلس الشيوخ هو أمر غير عادي. وأعضاء مجلس الشيوخ لا يريدون ذلك. وأنا أتعاطف معهم في رفضهم سماع تهمة عدم الوطنية توجه إليهم، ولكنني أيضاً أقول بأنني، ومعي كثير من الذين حفّزوني وعملوا معي في الحركة المناهضة للحرب، قد قبلنا تحمّل أن ننعت بهذه الأوصاف، ولم يوقفنا ذلك عن الاستمرار في جهودنا. ومعظم أعضاء مجلس الشيوخ يعتقدون، ولسوء الحظ، أن وقوفهم في وجه بوش ومعارضتهم لهذه الحرب سوف تكلفهم مقاعدهم في مجلس الشيوخ، مع أن عدداً كبيراً منهم يمثل دوائر انتخابية آمنة ومضمونة لنجاحهم. ولكنهم مع ذلك، لا يحبون سماع تلك التهمة ولا يرغبون بمواجهتها أثناء حملاتهم الانتخابية. لذلك فهم يفضلون الرضوخ للرئيس على التعامل معها.

جيرمي إيرب: سبق أن وصفت نفسك بأنك من محاربي حقبة الحرب الباردة، ولكنك أيضاً وصفت نفسك بالمحارب "العادل". وأعتقد بأن

التفرقة التي بينتها مهمة جداً في ضوء ما تحدثت عنه، لأن أسطورة المحارب وفحواه تحتل مكاناً مهماً لدى الناس في هذا الوقت بالذات. ويقوم بوش هذه الأيام بإظهار نفسه ليس بمظهر المحارب وحسب، بل وبمظهر المحارب في سبيل العدالة الأمريكية.

يدرك كثير من القادة العسكريين القيود الملازمة لمذهب الحرب العادلة. وإدراك ذلك يعني أن تدرك أن لهذا المذهب جانبين. الأول هو مسألة ما إذا كانت الحرب تقوم على أسباب مسوغة ومشروعة، والآخر يتعلق بشرعية الطريقة التي تدار من خلالها تلك الحرب. والعنصر الجوهري في ذلك هو تحريم التدمير العشوائي، أو الاستهداف المتعمد للأهداف غير العسكرية. وينسحب ذلك بموجب اتفاقيات لاهاي على استهداف البنية التحتية "المدنية" تحديداً، وهي الأشياء الضرورية لصحة السكان المدنيين، كموارد المياه والكهرباء والصرف الصحي. وهي الأشياء التي يتسبب تدميرها وتعطيلها في انتشار الأوبئة على سبيل المثال. وقد تعمدت الولايات المتحدة استهداف البنية التحتية في حرب الخليج الأولى]تحرير الكويت [ومرة أخرى في هذه الحرب. وفعلت الشيء نفسه في صربيا. وتشكل هذه الممارسات انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي ويمكن محاكمة المسئولين عنها في لاهاي. ولو قبلت الولايات المتحدة بالاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن من المؤكد أن يمثل عدد من الرؤساء الأمريكان، بوش الأول، وآخرون، ومعهم ويسلي كلارك بصفته قائد العمليات العسكرية في البلقان، أمام تلك المحكمة بوصفهم مجرمي حرب على مخالفتهم قانون الحرب وأعمالهم غير الأخلاقية في تدمير المدنيين العزّل غير المقاتلين. وأكثر من ذلك، هناك الخسائر الهائلة في أرواح المدنيين التي حدثت نتيجة مباشرة للقصف بالقنابل والصواريخ والأساليب التي نتبعها في الحرب عموماً. وعليه، فإن الأساليب التي نتبعها في هجومنا على العدو تخالف الوسائل العادلة

والمشروعة في الحرب كما هي موضحة في قانون الحرب. ويصدق هذا الوصف على ما كان يحدث في فيتنام أيضاً، وبخاصة الهجمات الجوية. وما بدأ ينكشف مؤخراً هو مدى مخالفاتنا لقانون الحرب على الأرض. لم أكن أعلم بذلك عندما كنت في فيتنام بين أعوام 1965- 1967. كنت أدرك ما يحدث في الهجمات الجوية، وفعلت كل ما بوسعي لمعارضة القصف الجوي بالقنابل في شمال وجنوب فيتنام، في التوصيات والدراسات التي قدمتها. ولكنني لم أكن على علم بالمذابح التي جرت على طراز مذبحة مي لاي والتي عندما ظهرت عام 1968 بدت وكأنها سلوك شاذ ومنحرف. وقد بدأنا الآن نكتشف أن جماعة أخرى من الجيش الأمريكي كانت تقوم بعمليات قتل مدمرة للمدنيين وعلى نحو عشوائي في الريف الفيتنامي قبل عام من وقوع مذبحة مي لاي. لقد كانت تلك المذابح تشكل أوضاعاً منتجة للفظائع ومسببة لحدوث المزيد من الفظائع كما يصفها روبرت ليفتون. وهذا هو ما نفعله في العراق اليوم. فالهجمات الموجهة ضد قواتنا هناك تهدف بكل تأكيد إلى استفزاز الجنود لارتكاب أعمال انتقامية، وتلك الأعمال الانتقامية سينتج عنها مزيد من الهجمات المضادة والمتبادلة كما كان يحدث في فيتنام.

جيرمي إيرب: ذكرت في إحدى المقالات التي نشرت مؤخراً، بأن هذه الإدارة تضم من بين أعضائها ألد أعداء ميثاق الحقوق والدستور على نحو لم نشهده من قبل. وكون هذا الادعاء يصدر عنكم فإنه يظهر لكثير من الناس بأنه ادعاء مخيف وخطير.

هذا هو ما كنت أتحدث عنه قبل قليل. إنني أعتقد أن هذه الزمرة عاقدة العزم على نقض جميع الإصلاحات التقدمية التي جاءت بها الصفقة الجديدة. ولكنها أيضاً تسعى إلى العودة بالبلاد إلى حالة ما قبل التنظيم والوحدة، ولكنهم في الوقت نفسه يريدون مشاهدة الرئيس وقد جمع في يده السلطات التي

فوضها إليه الكونغرس، وحاز بيده شيكاً مفتوحاً بلا تاريخ ليستمتع بالصلاحيات والسلطات التي طالما حلم بها الرؤساء السابقون ولكنهم لم يجرؤوا على طلبها. وعلى العموم، فإن بوش الآن يملك رخصة عريضة لاستخدام القوات العسكرية كما يشاء. وهم يسعون بكل وضوح إلى إلغاء الحكم الدستوري الذي يجعل سلطة إعلان الحرب من اختصاص الكونغرس وحده، وهو حكم حرص المؤسسون على النص عليه في الدستور بهدف الحد من استخدام خيار الحرب، وجعل ممارسة هذا الخيار أمراً صعباً عن طريق وضع سلطة اتخاذه بيد عدة مئات من الناس بدلاً من أن يكون بيد شخص واحد. لقد شاهدوا البديل عن ذلك في خصائص الملكية التي كانوا يحاولون جهدهم تجنبها. ومن الواضح أن هذه الإدارة قد جعلت من نفسها بعد 11 سبتمبر ملكية منتخبة عازمة على نقض الدستور نهائياً.

وبالمثل، وفيما يخص القيود الأخرى التي فرضت على السلطة التنفيذية، فإنني لا أعتقد أن هذه الإدارة تحترم الحقوق والحريات الأساسية التي جاء بها الدستور: حرية التعبير، وحرية التجمع، حرية حمل السلاح..الخ. ولست متأكداً من أن هذه الإدارة ستسمح لنفسها بأن تخسر الانتخابات بسهولة.

جيرمي إيرب: ماذا تعني بذلك؟

هذا تخمين من جانبي، يعكس نظرتي تجاه من نتعامل معهم لنعرفهم على حقيقتهم. وأعتقد أننا نتعامل مع أشخاص هم في غاية الخطورة على الديمقراطية. وما أعنيه هو أنه لو أشارت استطلاعات الرأي بأنهم سيخوضون انتخابات ستكون نتائجها في متقاربة أو أن هناك احتمالات للهزيمة بسبب الاقتصاد أو بسبب عدم الفشل في العراق، فإن ذلك باعتقادي سيزيد من احتمالات حدوث هجوم إرهابي في البلاد. وليس بالضرورة أن يكون هذا الهجوم من تدبير الحكومة الأمريكية، كما حدث في حالة الرعب من جرثومة الجمرة الخبيثة. وعلى ما يبدو، فليس لدينا دليل على أن تلك العملية تمت بتشجيع من

المستويات العليا في الحكومة، إلا أن هناك أسباباً كثيرة تدفعنا إلى الاعتقاد بأنه جرى تدبيرها ضمن المستويات الوسطى من الحكومة الأمريكية، وعلى يد بعض الأشخاص الذين جرى التغطية على أفعالهم منذ وقوع الحادثة. ويوجد لدى الحكومة عدد كبير من مخازن الجمرة الخبيثة، ولو دعت الحاجة، فإن هذه المادة يمكن أن تجد طريقها إلى البريد مرة أخرى. أو ربما يحدث شيء آخر، يفتح الباب أمام مذبحة أخرى، جريمة كبيرة، يكون من شأنها أن تعمل على تأمين التأييد الشعبي لصالح الرجل القوي الذي يستخدم أكثر الخطابات جرأة في التعامل مع الحدث، الشخص الذي يتحدث بأشد العبارات ويحث الناس على شن حرب صليبية ضد الشر.

إن كبار الشخصيات في هذه الإدارة، وهم على الأرجح علمانيون في قناعاتهم الشخصية، مثل كارل روف، يشعرون بأن اليمين المسيحي، والأصوليين يشكلون قاعدة انتخابية أساسية بالنسبة لجورج دبليو بوش. ويعتقدون بأن بوش الأب ارتكب خطأً فادحاً بإقصاء نفسه عن نزعتهم الثقافية. وأعتقد أن هذا الارتباط باليمين المسيحي والأصوليين هو عنصر خطير لأن أفكارهم لا تقتصر على دعم إسرائيل العظمى وحسب- بتحالفهم مع الليكود في هذا الجانب- بل لأنهم مستعدون للتهديد بالحرب النووية للتعجيل بمعركة هرمجدون.

جيرمي إيرب: كيف ترد على أولئك الذين يقولون بأن الادعاء بالأهمية المعلقة على هذه الانتخابات، وأنها تختلف عما سبقها هو من قبيل المبالغة وتضخيم الأمور؟

إنني أعتقد أن الأهمية المعلقة على هذه الانتخابات كبيرة جداً في المجال النووي، وذلك برغم اعتقادي بأن سياسة بوش التدخلية لن تكون أسوأ مما هي عليه الآن. وفي الحقيقة، أنني خُدعت من بوش مرة أخرى. لقد سمعته يجادل آل غور في إحدى المناظرات حول مسألة التدخل الإنساني وبناء الأمم وقلت في

نفسي، "يا إلهي، إن موقفه يبدو أفضل من موقف غور في هذه القضية". وعلى الرغم من ذلك، كنت أعتقد أن الرهان خطير لأنني توقعت أنه سينفذ أجندة الجمهوريين في إلغاء الاتفاقيات الخاصة بحظر الصواريخ الموجهة (البالستية)، كما حدث فعلاً؛ وأنه سيضع المسمار الأخير في نعش اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وأنه سيعمل على تطوير واختبار أسلحة نووية جديدة، وأعتقد أنه يفعل ذلك في هذه اللحظة؛ وأنه أكثر استعداداً لاستخدام الأسلحة النووية، وهو ما يتضح أكثر يوماً بعد يوم.

لذلك، كنت أعتقد أن الأهمية المعلقة على تلك الانتخابات كانت في منتهى الخطورة، وهو ما دفعني إلى أن أكون من أشد المنتقدين لحزب الخضر، وإستراتيجية رالف نادر في المرحلة الأخيرة من حملته الانتخابية في الولايات ذات الأصوات المرجحة. وأعتقد أن الحجج التي ساقها نادر لدعم دخوله السباق في تلك الولايات لا تتساوى في وزنها مع تبعات إيصال بوش إلى البيت الأبيض. كما وأعتقد أن ما قاله نادر قبل أربعة أعوام بأنه لا فرق بين هذين الحزبين وبين هذين المرشحين (غور وبوش) هو كذب محض. ولا أظن أن رالف نادر نفسه يصدق تلك المقولة السخيفة. وهو ما يزال يردد تلك المقولة، وما زلت أعتقد أنه يكذب. وأنا أقول ذلك بكل أسف لأنني كنت من قدامى المعجبين برالف نادر، وما زلت أقدره كل ما قام به قبل تلك الحملة الانتخابية. وهذا يكشف لي بأنه حتى الأشخاص ذوي الاستقامة والذكاء مثل نادر يمكن أن يندفعوا إلى إصدار تصريحات غير صحيحة وخطيرة تحت ضغط الحملة الانتخابية.

إنني أرى الانتخابات القادمة على الدرجة ذاتها من الأهمية والخطورة. وقد لا نحل أي مشكلة بشكل جوهري بانتخاب رئيس من الحزب الديمقراطي. وستبقى معظم هذه المشاكل، ولا أعتقد بأن الديمقراطيين سينسحبون من العراق بسرعة متخلين عن كل ذلك النفط والموقع الاستراتيجي. ستبقى هذه المشكلات

حتى مع وجود الديمقراطيين في البيت الأبيض، إلا أننا سنواجه أخطاراً أقل بكثير مما يمكن أن نواجهه في ظل أربعة أعوام أخرى من حكم بوش. إن ولاية ثانية لبوش وأعوانه تعني دولة بوليس تتخطى حدود ما يمكن لأي إدارة من الحزب الديمقراطي، أو حتى حكومة أخرى من الحزب الجمهوري، إن كان أمامنا مثل ذلك الخيار، أن تفعله حتى في ظل تعرضنا لهجوم إرهابي آخر. إن احتمال تنفيذ هذه السياسة الإمبريالية وإعادة تشكيل خارطة الشرق الأوسط، في ضوء المقاومة التي نشهدها، ستكون أمراً حتمياً في ظل إدارة ثانية لجورج بوش، وأقل احتمالاً فيما لو فاز أي منافس له. ولا أقول هذا لأنني أحب الحزب الديمقراطي. بل إنني أحياناً أتمنى لو يعود بوش الأب مرة أخرى من باب أهون الشرين. إننا نواجه حقاً تهديداً غير عادي. ويمكن للمرء أن يقول، بأن أوجه التشابه بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري هي أكثر مما يعترفان به أو مما ينبغي أن يكونا عليه، وعلى نحو خطير، ولا شك في ذلك. ولكن القول بأنه لا يوجد فوارق بين الاثنين هو خطأ واضح وفي منتهى الخطورة.

جيرمي إيرب: أخيراً، وبالنظر إلى تجربتك مع قضية نشر وثائق البنتاغون، ما هو رد فعلك على تسريب اسم فاليري بليم بصفتها عميلة لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب على يد أحد المسئولين في البيت الأبيض؟

حسناً، لقد سألتني قبل قليل عما إذا كنت أرى أي تشابه بين الوضع القائم والماضي، وأول ما خطر ببالي هو قضية جوزيف ويلسون. لقد عمل السيد ويلسون سفيراً للولايات المتحدة في السابق، واستخدم سلطته للإعلان بأن ما ذكره الرئيس بوش في خطاب حالة الاتحاد لا أساس له من الصحة وأنه محض افتراء(*). وقد شكلت تصريحاته تلك تهديداً للبيت الأبيض يشابه التهديد الذي

(*) المقصود هنا الادعاء بأن العراق حاول شراء اليورانيوم من النيجر.

شعرت به إدارة نيكسون من قيامي بنشر الحقيقة حول سياساتهم المبكرة. وأعتقد أن ردة فعل إدارة بوش مطابقة تماماً لما فعلته إدارة نيكسون. ومن الواضح أنه جرى الإعداد لعملية في البيت الأبيض بهدف الطعن بسمعته ومعاقبته ليكون عبرة لكل من يحاول تقليده. وهذا العمل يعكس وعيهم بأن سياساتهم قائمة على الخديعة والسرية، شأنها شأن كل السياسات الإمبريالية في التاريخ. وحتى الدكتاتوريات نجدها تبذل قصارى جهدها في تمويه أفعالها وأسباب قيامها بتلك الأفعال أمام شعوبها والمجتمع الدولي. فقد ادعى هتلر بأنه تعرض لهجوم على يد حرس الحدود البولنديين وهو في طريقه إلى بولندا. إلا أن هذه السياسات عندما تمارس في ظل الديمقراطية فإنها تبقى معرضة لاختبار الحقيقة. لذلك فإن الحقيقة لا تناسبهم، وهم يحاولون إقصاءها بقدر الإمكان. لذلك، فإن شخصاً ما في البيت الأبيض، ولا نعرف من هو على وجه التحديد، قام بتسريب اسم زوجة ويلسون ودورها كعميل سري مكلف بهمة نحن في أشد الحاجة إليها في هذا الوقت، وهي مراقبة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتتطلب مهمتها هذه قدراً كبيراً من السرية، وبفعلهم هذا عملوا على تقويض عملية تخدم الأمن الأمريكي من أجل معاقبة ويلسون بإنهاء وظيفة زوجته، وحتى على حساب حياة من كانوا يعملون معها. وفعلتهم هذه تشكل انتهاكاً لقانون يسمى قانون حماية هوية العاملين في نشاط الاستخبارات.

ونتيجة لذلك، فإن هذه المخالفة تحمل في طياتها احتمالات الإطاحة بعدد من الأعضاء الخطرين في هذه الحكومة، بمن فيهم كارل روف وسكوتر ليبي كبير موظفي نائب الرئيس تشيني. وعندما تذكر ليبي فأنت تشير إلى تشني مباشرة. إلا أن المسئول عن إجراء التحقيق في هذه القضية هو آشكروفت، لذلك فلا أتوقع أن تتمخض عن أي شيء مهم. ولكن لعلها أن تسفر عن شيء، وإذا كشفت التحقيقات عن المسئول عن هذه المخالفة، فإن من المؤكد أن توجه إلى تشيني

التهمة وربما الإدانة. وهذا لا يعني أن الجمهوريين سيسمحون بتوجيه الإدانة له. فهذا لن يحصل. إلا أن هذه التحقيقات ستشغلهم عن التخطيط لأعمال عدوانية جديدة. وسيتحتم عليهم الدفاع عن أنفسهم في المحكمة. باختصار، أقول بأن البيت الأبيض فيه من يخرق القانون، كما حدث عندما أرسل البيت الأبيض فريقاً من السباكين إلى مكتب المحلل النفساني الذي كنت أتعالج عنده، بحثاً عن معلومات لاستخدمها في ابتزازي. وقد أدت تلك الفضيحة إلى الإطاحة بجزء كبير من الحكومة آنذاك، وقد يتكرر ذلك اليوم. وهذه ملاحظة تبعث على الأمل.

آمهرست، ماسيتشيوستس

11 **نوفمبر**، 2003

❋ ❋

obeikandl.com